مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة
ISSN: 2602-5671
[المجلد: الثامن/ العدد: الأول/ (أفريل 2024)/ الصفحات: 063-082]

التسيير الجبائي ودوره في ترشيد القرارات وأثرها على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

بكاي أحمد نبيل*[1]؛ باكرية خليل.

[1] باحث، جامعة الجلفة [الجزائر]
[2] باحث، جامعة الجلفة [الجزائر]
Nabilbekai00@gmail.com
bakriakhalil1999@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2024/09/01	تاريخ القبول: 2024/09/01	تاريخ النشر: 2024/09/03

الملخص:

تعالج هذه الدراسة أثر التسيير الجبائي على ترشيد القرارات وأثرها على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث تهدف الى محاولة التعرف على مدى فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية وأثره على الأداء المالي للمؤسسة، بإعتباره من العوامل التي يجب إدراجها في عملية إتخاذ القرار ، و للتعمق أكثر في الموضوع أجريت دراسة حالة في مؤسسة ديفانديس بالجلفة لقياس هذا الأثر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التسيير الجبائي الفعال يمكنه تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و يجب دمجه ضمن الأولويات الأساسية في المؤسسة من أجل تحقيق الأمن الجبائي و الاستفادة من المزايا الضريبية في جميع مراحل المؤسسة الثلاث (الاستغلال، التمويل والاستثمار) ، أما في يخص دراسة حالة مؤسسة ديفانديس بالجلفة لم يرقى فيها التسيير الجبائي إلى مستوى الفعالية المطلوبة حيث أثره كان أقوى على خزينة المؤسسة و ضعيف على باقي عناصر أدائها المالي..

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي؛ الأداء المالي؛ ضريبة؛ قرار؛ فعالية جبائية.

تصنيف «جال»: K34، H21.

* البريد الإلكتروني للمُرْسِل: Nabilbekai00@gmail.com

Journal of Advanced Accounting and Financial Studies
ISSN: 2602-5671

[Vol: 08\N°: 01\(April 2024)\Pages: 063-082]

Tax Management And Its Role In Rationalizing Decisions And Its Impact On The Financial Performance Of Economic Institutions

01st Bekai Ahmed Nabil *(1), Bakria Khalil(2).
(1) University Of Djelfa [Algeria] ✉ Nabilbekai00@gmail.com
(1) University Of Djelfa [Algeria] ✉ bakriakhalil1999@gmail.com

Received: 01/09/2024	Accepted: 01/09/2024	Published: 03/09/2024

Abstract:

enterprises and its impact on the financial performance, as it is considered one of the factors that must be included in the decision-making process, a case study was conducted at the Divinidus enterprise in Djelfa to measure this effect.

The study concluded that effective tax management can improve the financial performance of the economic enterprise and must be integrated into the basic priorities of the enterprise in order to achieve tax security and benefit from tax benefits in all three stages of the institution (exploitation, financing and investment, as for the case study of the Divindus enterprise in Djelfa, the tax management did not rise to the required level of effectiveness, as its impact was stronger on the enterprise's treasury and weaker on the rest of its financial performance elements.

Keywords: Tax management; Financial performance; Tax effectiveness.

«JEL» Classification: K34 ،H21.

* **Corresponding author**: Nabilbekai00@gmail.com

مقدمة:

لكي تتمكن المؤسسة الاقتصادية من تحقيق أهدافها المحددة، يتعين عليها السيطرة على تكاليفها المتنوعة والبحث عن وسائل لتخفيضها وتقليلها، حيث تُعَد هذه التكاليف عبئًا على كاهل المؤسسة. تشمل هذه التكاليف التكاليف الجبائية التي يجب على المؤسسة إدارتها، والتي تتميز بتعقيداتها وتقلباتها المستمرة، مما يتسبب في مخاطر متعددة. لذلك، ينبغي على المؤسسة الاهتمام بإدارة الجبايات والسعي جاهدة لتطبيقها بفعالية من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاستفادة من الحوافز الضريبية المقدمة، بهدف خفض التكاليف وتقليل المخاطر المالية التي تهدد المؤسسة.

بالتالي، تبرز أهمية التسيير الجبائي في تعزيز القدرات المالية للمؤسسة وتحسين أدائها المالي من خلال تحقيق تدفقات نقدية مستقرة من خلال خفض التكاليف الضريبية، مما يساهم في زيادة العائد المالي. بالإضافة إلى ذلك، يلعب التسيير الجبائي دورًا بارزًا في اتخاذ القرارات المالية المختلفة وتوجيهها في مراحل مختلفة من نشاط المؤسسة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة **الاشكالية** التالية:

كيف يمكن استغلال تقنيات التسيير الجبائي للرفع من الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن اشكالية الدراسة قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات:

- ✓ تبني التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية يسهم في تحسين مستوى الأداء المالي.
- ✓ يعتبر التسيير الجبائي ضمن الأولويات الأساسية في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.
- ✓ تتجسد جودة الأداء المالي في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي وتجنب المخاطر.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- ✓ توضيح دور التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ معرفة أثر عامل التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ الوقوف على واقع التسيير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة وأثره على أدائها المالي.

منهج الدراسة: تمت دراسة ومعالجة إشكالية البحث باستخدام المنهج المعتمد في الدراسات الاقتصادية والمالية وهو المنهج الوصفي التحليلي وذلك عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع.

محتوى الدراسة: من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه الدراسة بالإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين هما:

المحور الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي.

المحور الثاني: أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة ديفانديس.

الدراسات السابقة: هنالك مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع من عدة جوانب مختلفة، يمكن عرض البعض منها فيما يلي:

- **دراسة محمد عادل عياض (2003) بعنوان " محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات " حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة، الجزائر**، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مجال التسيير الجبائي في المؤسسات ، وتحديد تأثيرات النظام الجبائي الجزائري على المؤسسات الاقتصادية ومدى تشجيعه لها. كما تهدف أيضًا إلى تحديد العناصر الرئيسية في التسيير الجبائي التي يتيحها النظام الضريبي للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق بعض أحكامه، ومقارنتها بالأنظمة الضريبية في دول أخرى. وتسعى الدراسة إلى فهم كيفية استخدام المؤسسات لهذه العناصر من أجل تخفيف الأثر المالي للضرائب وتحقيق أهدافها، بما في ذلك الأهداف الاستراتيجية
- **دراسة صابر عباسي ومحمود فوزي شعوبي (2013) بعنوان " أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية " دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة– الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة ورقلة، الجزائر**، قد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من خلال القيام بممارسات مالية ومحاسبية ومحاولة الاستفادة من جميع الامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي وقوانين الاستثمار، بالإضافة الى توضيح أهم أدوات التسيير الجبائي المتمثلة في الوظيفة الجبائية التي أصبحت تبحث في كيفية الاستفادة من جميع التطورات التي شهدها علم التسيير ويمكن الهدف الأساسي لهذا التسيير في أثره على الأداء المالي للمؤسسة ذلك أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي.
- **دراسة بن سويسي حمزة وعبد الوهاب سليماني (2018) بعنوان " دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية "، مقال، مجلة الحوار الفكري، المجلد 13 العدد 15، الجزائر**، استهدفت هذه الدراسة معرفة أثر تطبيق التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث يظهر هذا النوع من التسيير الاستفادة من الخيارات والامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي من جهة، ومن جهة أخرى يكمن الهدف الأساسي لهذا النوع من التسيير في أن له في أثار على الأداء المالي للمؤسسة، من خلال أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي وبالتالي التأثير على التوازن المالي.
- **دراسة بن عودة أمال (2022) بعنوان " دور التسيير الجبائي في ترشيد اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية "، أطروحة دوكتوراه جامعة البليدة 2، الجزائر**، تهدف هذه الدراسة للوصول إلى دور التسيير الجبائي في ترشيد اتخاذ القرار باعتبار الضريبة متغيرا استراتيجيا يجب على المؤسسة مراعاته عند صنع القرار، وذلك من خلال إدراج العامل الجبائي في عملية اتخاذ القرارات لتعظيم العوائد وتخفيض العبء الضريبي إلى أدنى حد ممكن، فللمسير الحق في المفاضلة بين الخيارات الجبائية من جهة والاستفادة من الامتيازات الجبائية المتاحة في التشريع الجبائي الجزائري من جهة أخرى .

المحور الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي

أولا. أساسيات حول التسيير الجبائي: التسيير الجبائي في الشركات والمؤسسات الاقتصادية أمر أساسي لضمان استدامة ونجاح الأعمال في بيئة الضرائب. يشمل التسيير الجبائي العمليات والإجراءات التي تديرها المؤسسات لمعالجة الجوانب الضريبية لأنشطتها التجارية والالتزامات الضريبية الخاصة بها.

مفهوم التسيير الجبائي: قدمت للتسيير الجبائي عدة مفاهيم منها ما هو فرنكفوني ومنها ما هو انجلوسكسوني نذكر اهمها:

أ- التعريف الفرنكفوني:

- ✓ التسيير الجبائي يعتبر جزءًا من التسيير المالي، حيث يهدف إلى دمج الجوانب الضريبية في عمليات اتخاذ القرارات لدى المؤسسات. يسعى إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة القصوى من الخيارات الجبائية المتاحة وتجنب التكاليف الزائدة عبر اختيار الطرق الأمثل والتحكم في الاختيارات الجبائية. يعمل المسير على تحقيق هذه الأهداف بالالتزام بتشريعات الجباية، مما يجعله وسيلة لتحسين عمليات اتخاذ القرارات المالية بفعالية [1].
- ✓ حسب Collette Christine فإن " تسيير الجباية يعني استغلال الالتزام الجبائي كجزء من استراتيجية المؤسسة، حيث يمكن أن تكون الجباية مصدرًا فعّالًا للمزايا والتغيير في النهج الإداري. بدلاً من اعتبار الجباية مجرد التزام قانوني، يُعَد استخدامها بشكل مبتكر وذكي وسيلة لدفع عجلة التنمية وتحقيق أهداف المؤسسة " [2].

ب- التعريف الانجلوسكوني:

- ✓ يعرف M Scholes et. M.Wolfson التسيير الجبائي في المؤسسة على أنه " يتعلق بالنظر إلى التركيز هنا على تحقيق أفضل أداء ممكن للمؤسسة، مع التحرك نحو تقليل جميع التكاليف، بما في ذلك تكاليف الجباية وتكاليف المعاملات " [3].
- ✓ يعرفه Hoffmane على أنه " قدرة المكلف على تنظيم نشاطه المالي في تقليل التكاليف الضريبية عبر اتخاذ الإجراءات المثلى، وتشمل هذه الإجراءات جميع التدابير التي يتخذها المكلفون لتقليل الالتزامات الضريبية بطريقة متوافقة مع القوانين المعمول بها " [4].

من خلال التعاريف المذكورة يمكن توضيح التسيير الجبائي كممارسة قانونية تُسهم في إدارة المتغيرات الجبائية، وتهدف إلى تقليل الأعباء الجبائية إلى أدنى حد ممكن. يتم ذلك من خلال استكشاف الخيارات والبدائل الجبائية الأفضل واستغلالها لصالح المؤسسة، دون خرق القوانين الجبائية. وبناءً على ذلك، يُعتبر التسيير الجبائي وسيلة أساسية في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسة.

2. أهداف التسيير الجبائي: يهدف التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف التالية: [5]

1.2. تحقيق الأمن الجبائي: تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة يكون ممكنًا عندما تكون في موقف قانوني سليم تجاه إدارة الضرائب، وهذا يعني أنه في حال تمت مراجعة المؤسسة من قبل الادارة الجبائية ، فإنه لن يتسبب ذلك في تعرضها لعقوبات أو غرامات .

ولتعزيز أمنها الجبائي، ينبغي على المؤسسة تعزيز دور ومهمة المراجعة الجبائية الداخلية، التي تمثل جزءًا أساسيًا من نظامها الجبائي. يُعتبر تطوير هذه الجانب الداخلي مهمًا لنجاح أي نظام إداري، حيث تساهم المراجعة الجبائية الداخلية في:

- ✓ تحليل الالتزامات الجبائية للمؤسسة.
- ✓ وضع وتقييم استراتيجيتها الضريبية.
- ✓ تحسين أداء وفعالية إدارتها للضرائب، مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض الأعباء الجبائية.

2.2. التحكم في العبء الجبائي: العبء الجبائي يشير إلى التأثيرات التي تفرضها الضرائب على أسعار السلع وعوامل الإنتاج، حيث تسهم هذه الأعباء الجبائية في زيادة تكاليف الإنتاج [6] بإعتبارها جزء من سعر التكلفة لأي منتوج هذا ما يزيد من أهمية التحكم فيها ويتجلى ذلك من خلال:

- ✓ العمل على تخفيض الاعباء الضريبية.
- ✓ تأجيل دفع الضريبة للاستفادة من السيولة المالية وتعزيز وضعية الخزينة .

3.2. ضمان الفعالية الجبائية: يمكن تحقيق الفعالية الجبائية بشكل مباشر أو غير مباشر. تتمثل الفعالية الجبائية المباشرة في استغلال المؤسسة للحوافز الضريبية المتاحة لها في السياق القانوني الذي تعمل فيه، مما يؤدي إلى تحقيق وفورات مالية مباشرة. أما الفعالية الجبائية غير المباشرة، فتتمثل في استخدام الخيارات القانونية المتاحة للمؤسسة بطرق مختلفة .

4.2. خدمة استراتيجية المؤسسة: يجب أن يتم تحديد أهداف التسيير الجبائي بناءً على أهداف المؤسسة الاستراتيجية، حيث يركز مفهوم التسيير الجبائي على مبدأ حرية التصرف الجبائي. يعني ذلك أن المكلف يختار النهج الذي يعتبره مناسبًا له. وبما أن الجباية تلعب دورًا مهمًا في عمليات اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، فإن المعلومات الجبائية تؤثر في تحديد الاستراتيجيات، حيث تُعتبر عاملاً مؤثرًا في صياغة القرارات الاستراتيجية، وتُدرج كمعيار في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية و يتجلى ذلك من خلال: [7]

- ✓ الدور الذي تلعبه الجباية في اختيار الشكل القانوني للمؤسسة يعود إلى اختلاف التشريعات الجبائية التي تنطبق عليها، مما يؤثر على القرار المتعلق بتحديد هيكلها القانوني.
- ✓ الجباية تؤثر أيضًا في اختيار الموقع الجغرافي للنشاط التجاري، سواء داخل الدولة أو بين الدول، نظرًا لاختلاف التشريعات الجبائية المطبقة في كل مكان.

- ✓ يلعب العامل الجبائي دورًا حيويًا في تحديد خيارات النمو، مثل أشكال التمويل المتاحة، ويؤثر بشكل كبير في عملية اتخاذ قرارات التمويل. علم المسير بالتشريعات الجبائية يمكنه من فهم مزايا الضرائب المختلفة المرتبطة بكل شكل من أشكال التمويل، مما يساعده في اتخاذ قرار مدروس بناءً على تحليل دقيق للمزايا الجبائية واختيار الخيار الأمثل أو مزيج من الخيارات المتاحة [8].

3. مبادئ التسيير الجبائي: التسيير الجبائي في المؤسسة يمشي بقطبين هما: [9]

أ- مبدأ الحرية في التسيير: يجب على إدارة المؤسسة السيطرة على تقنيات التسيير، حيث تُعتبر هذه التقنيات جزءًا من مسؤولياتها. تقوم الادارة الضريبية بتقييم مدى صحة النتائج المقدمة والمبادئ المحاسبية المطبقة، دون النظر إلى جودة التسيير ما لم تكن المؤسسة تنتهك القوانين أو تتجاهلها.

ب- مبدأ عدم التدخل في التسيير: هذا المبدأ ينطلق من فكرة أنه لا ينبغي للإدارة الضريبية التدخل في القرارات المتخذة بشأن إدارة المؤسسة، حتى لو تسبب ذلك في عدم تخفيف التكاليف الجبائية. يجب أن نلاحظ أن حرية التسيير التي يتمتع بها مسير المؤسسة تسمح بنوعين من الرقابة لتحقيق الامتثال للنظام:

- ✓ مراقبة محافظ الحسابات للحفاظ على مكاسب المساهمين.
- ✓ الرقابة الجبائية للحفاظ على مكاسب الخزينة العمومية.

3. **حدود التسيير الجبائي:** إن تسيير المؤسسة لجبايتها يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف إلى:

أ – الحدود القانونية: عدم الامتثال للتشريعات الجبائية في إدارة المؤسسة يُعَتَبُ على أنه تصرف قانوني غير مقبول، ويُنصح بتجنب الأمور التالية: [10]

- ✓ العقود والتحركات القانونية التي تُؤدي إلى إخفاء الأرباح أو تحويلها.
- ✓ تحريف الطبيعة الحقيقية للعمليات مثل تضخيم قيم العقود والصفقات.
- ✓ الأنشطة الوهمية مثل تزييف العقود والفواتير وإنشاء مؤسسات وهمية.
- ✓ التستر من خلال عدم توافق الأفعال مع العقود المقدمة للإدارة مقارنة بتلك المنفذة مع الأطراف الأخرى.
- ✓ استخدام وسيط لإخفاء هوية المكلف الحقيقي.

ب – الحدود المالية: إن سوء تسيير الجباية يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الديون، ومن أبرزها الديون الجبائية التي لا يمكن تأجيلها وتُفرض بموجب القوانين الجبائية. كلما تأخرت المؤسسة في سداد هذه الديون، زاد حجمها وتحوّلت إلى مبالغ لا يمكنها تحملها، مما يعرضها لتكبد تكاليف إضافية في شكل غرامات وعقوبات تأخير في السداد، مما يُعقد من وضعها ويجعلها عرضة لعقوبات قاسية، بما في ذلك تجميد حساباتها وحتى إعلان إفلاسها [11].

ثانيا. أساسيات حول الأداء المالي: الأداء المالي للمؤسسة هو تقييم لكفاءتها في تحقيق الأرباح وإدارة الموارد المالية. يعكس هذا الأداء قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية، وتحقيق النمو والاستدامة على المدى الطويل.

1. مفهوم الأداء المالي: تعددت تعاريف الأداء المالي وعليه نوجزها فيما يلي:

- ✓ قدرة المؤسسة على توليد الإيرادات، سواء كانت من أنشطتها الروتينية أو الاستثنائية، وتحقيق فائض من الإيرادات لمكافأة عوامل الإنتاج، تمثل جوهر النظرية الحديثة للإدارة [12].
- ✓ الأداء المالي يشكل جزءًا أساسيًا من الأداء الشامل للمؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس درجة تحقيق الأهداف. يعتبر هذا الأداء الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، حيث يسهم في توفير الموارد المالية وتوفير فرص استثمارية في مختلف مجالات الأداء، مما يساعد في تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم [13].

من خلال التعريفات المذكورة، يمكن تعريف الأداء المالي بأنه أداة تستخدم لفهم الوضع المالي الحالي في المؤسسة، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس تقدم تحقيق الأهداف. يعتمد المؤسسة على هذا التقييم في اتخاذ القرارات، ووضع الاستراتيجيات، وتطوير الخطط اللازمة لتحقيق الأهداف المطلوبة، مثل تعظيم الأرباح وتفادي حالات الإعسار المالي وظاهرة الإفلاس.

2. أهمية الأداء المالي: يهدف الأداء المالي إلى تقديم تقييم شامل لأداء المؤسسة، وذلك بطريقة تلبي احتياجات مستخدمي البيانات الذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للمؤسسة، واستخدام البيانات المالية المتاحة لتوجيه قراراتها المالية بشكل أكثر ترشيداً.

وتكمن أهمية الأداء المالي أيضًا في دوره في مراقبة ومتابعة أعمال المؤسسة، وتقييم سلوكياتها وأداءها، بالإضافة إلى تحديد العوائق واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة. يساهم الأداء المالي في التوجيه نحو الاتجاه الصحيح، وتحقيق الأهداف المطلوبة، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة التي تضمن استمرارية المؤسسة في المستقبل [14].

3. أهداف الأداء المالي: إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية: [15]

- ✓ يتيح الأداء المالي للمستثمر متابعة نشاط المؤسسة وفهم طبيعته، فضلاً عن متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها، وتقدير تأثير العوامل المالية الرئيسية مثل الربحية والسيولة والنشاط والمديونية على قيمة السهم
- ✓ يساهم الأداء المالي أيضًا في تمكين المستثمر من إجراء التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية، وفهم التفاعل بين هذه البيانات لاتخاذ القرارات الملائمة.

ومن هنا، يمثل الأداء المالي الأساس للمؤسسة مصدرًا أساسيًا للمعلومات التي يمكن استخدامها في أغراض التحليل المناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية واختيار الأسهم المناسبة.

4. ماهية التحليل المالي:

1.4. مفهوم التحليل المالي: للتحليل المالي عدة تعاريف نذكر منها:

- ✓ التحليل المالي عبارة عن " التحليل المالي يمثل عملية تحويل البيانات والأرقام المالية التاريخية الموجودة في القوائم المالية إلى معلومات أقل كمية وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات " [16].
- ✓ ووفقا لمحمد مطر " إن التحليل المالي يشمل استكشاف أو استنتاج مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، مما يساهم في تحديد أهمية وخصائص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع. ويستخدم هذا التحليل المعلومات المستمدة من القوائم المالية ومصادر أخرى لتقييم المؤسسة واتخاذ القرارات " [17].

بناءً على ذلك، يمكن تعريف التحليل المالي على أنه مجموعة من العمليات التي تقوم بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة، وتحليلها وتفسيرها، بهدف تقديم تشخيص دقيق للوضع المالي للمؤسسة وتوجيه القرارات الفعّالة.

2.4. أهمية التحليل المالي: تكتسي نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة والمتمثلة في: [18]

- ✓ توفير مؤشرات توضح فعالية المؤسسة وقدرتها على التوسع والنمو .
- ✓ المساعدة في عمليات التخطيط المالي للمؤسسة، بما في ذلك وضع الأهداف المالية وتحديد الاحتياجات لتحقيقها.
- ✓ يعدّ تقييمًا للنجاح أو الفشل في تحقيق أهداف الإدارة.
- ✓ يعتبر مؤشرًا على المركز المالي الفعلي للمؤسسة وقوتها المالية.

3.4. أهداف التحليل المالي: إن التحليل المالي يشكل وسيلة للتواصل بين الأطراف المختلفة المتعاملة مع المؤسسة، حيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها:

أ. بالنسبة للمؤسسة: تعتبر نتائج التحليل المالي من الأسس الأساسية التي يعتمد عليها متخذو القرارات للحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأمثل. وبالتالي، يهدف التحليل المالي إلى: [19]

- ✓ تقديم تقييم للوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
- ✓ تقييم نتائج الإستثمار والتمويل.
- ✓ استخدام نتائج التحليل في إعداد الموازنات وصياغة الخطط المستقبلية.
- ✓ تحديد الفرص المتاحة للمؤسسة والتي يمكن استغلالها.
- ✓ توفير معلومات كمية ونوعية لصناع القرار من خلال التحليل المالي .

ب. بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة: حتى الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للمؤسسة حيث تهدف إلى: [20]

- ✓ مراقبة وتقديم ملاحظات حول أداء المؤسسة في المجال المالي.
- ✓ تحليل النتائج المالية لتحديد البيانات ذات الصلة بالضرائب.
- ✓ تقييم الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على تحمل آثار القروض.

5. مؤشرات تقييم الأداء المالي:

1.5. مؤشرات التوازن المالي: يعد التوازن المالي أحد أهم أهداف المؤسسات ، فهو يمثل مؤشراً على استقرارها واستمراريتها، ويعكس أيضاً مدى قدرتها على تحقيق الاستقلالية المالية وتفادي العجز المالي. وتقوم المؤسسات بتحليل أدائها المالي كوسيلة لتقييم تحقيق هذا التوازن، حيث يعتبر التوازن المالي مؤشراً على قدرة المؤسسة على إدارة مواردها المالية بكفاءة وفعالية ، ومن أهم مؤشرات التوازن المالي:

أ/ رأس المال العامل FR:

- ✓ **مفهوم رأس المال العامل:** هو جزء من الأموال الدائمة يستخدم لتمويل بعض عناصر الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة في فترة تقل عن السنة. وبالتالي، تتجلى أهميته في كونه هامش أمان تمكن المؤسسة من التصدي للمخاطر المحتملة التي تنشأ من بعض العناصر في البيانات المالية ذات المدى الزمني الأقصر من سنة [21].
- ✓ **طريقة حساب رأس المال العامل:**

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الخصوم المتداولة.

ب/ احتياجات رأس المال العامل BFR:

- ✓ **مفهوم احتياجات رأس المال العامل:** يمكن تعريفها بأنها القسم من الأموال الدائمة الذي يتم تمويله كجزء من الأصول المتداولة، والذي يضمن للمؤسسة الحفاظ على التوازن المالي اللازم [22].
- ✓ **طريقة حساب احتياجات رأس المال العامل:** احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون قصيرة الأجل – القروض المصرفية)

ج/ الخزينة TR:

- ✓ **مفهوم الخزينة:** هي مجموعة الأموال المتاحة للاستخدام خلال دورة استغلالية معينة، وتشمل ذلك صافي القيم الجاهزة، أي المبالغ التي يمكن التصرف فيها فعلياً خلال تلك الدورة [23].
- ✓ **طريقة حساب الخزينة:** وتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين:

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

2.5. مؤشرات نسب السيولة: يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تُقيِّم قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها القصيرة الأجل باستخدام النقدية والأصول الأخرى التي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً، وهي تعتمد عادةً على الأصول المتداولة [24]، ومن أهم مؤشرات النسب المالية:

أ/ نسبة السيولة العامة:

- ✓ **مفهوم السيولة العامة:** النسبة التي تعكس قدرة المؤسسة على تسديد الخصوم المتداولة ، ويتم حسابها عن طريق قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة [25].
- ✓ **طريقة حساب السيولة العامة:** السيولة العامة = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

ب/ نسبة السيولة المختصرة:

- ✓ **مفهوم السيولة المختصرة:** تعتمد هذه النسبة على أن الأصول سريعة التحويل إلى النقدية لقياس درجة سيولة المؤسسة.
- ✓ **طريقة حساب السيولة المختصرة:** نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزونات) / الديون قصيرة الأجل

ج/ نسبة السيولة الجاهزة:

- ✓ **مفهوم السيولة الجاهزة:** توضح قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة الأجل استنادًا إلى السيولة المتاحة لديها في الوقت الحالي، دون الحاجة إلى استخدام قيم غير جاهزة.
- ✓ **طريقة حساب السيولة الجاهزة:** نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

3.5. مؤشرات نسب المردودية: تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة حيث انها تقيس قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد المتعلقة بأدائها في الأنشطة المختلفة، وتمثل ملخصًا لنتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة في سياقها الخاص.

الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح وضمان استمراريتها في تطوير نفسها، وتسعى المؤسسة من خلالها إلى تحقيق أعلى مستويات الربحية لتحقيق نتائج جيدة وزيادة العائد على الاستثمار وهي تتمثل فيما يلي: [26]

أ/ نسبة المردودية المالية:

- ✓ **مفهوم المردودية المالية:** وتمثل الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأدوات الخاصة المستعملة.
- ✓ **طريقة حساب نسبة المردودية المالية:**

المرودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

ب/ نسبة المردودية الاقتصادية:

- ✓ **مفهوم المردودية الاقتصادية:** تعبر هذه النسبة عن كفاءة المؤسسة باستخدام مواردها لتحقيق الإرباح.
- ✓ **طريقة حساب نسبة المردودية الاقتصادية:**

المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

المحور الثاني: أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في مؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ديفانديس

أولا. أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية: يتمثل نجاح المؤسسات في السعي لتحقيق أهدافها المالية بأقل تكاليف ممكنة، وتلعب الجباية دورًا حاسمًا في جميع مراحل نشاط المؤسسة، بدءًا من استغلال الموارد وصولاً إلى التمويل والاستثمار.

سوف سنحاول إبراز تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة في مراحل نشاط المؤسسة (الاستغلال، التمويل والاستثمار).

1. **تأثير التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال:** في مرحلة الاستغلال من نشاط المؤسسة، يتم التركيز على تحديد ودراسة الأثر الجبائي وتأثيراته المتعلقة بالتوازن المالي وتتمثل هذه التأثيرات في عدة جوانب وهي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة).

1.1. تأثير الجباية على الخزينة TR: توضح وضعية الخزينة أهمية كبيرة بين المهام الأساسية والجوانب الحساسة التي ينبغي للمسير الجبائي الاهتمام بها بشكل أساسي. فهذا يتطلب تقديم دراسة شاملة تحدد جميع أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة، وتنظيم تسديداتها بشكل فعّال عبر جدولة دقيقة وتحديد مواعيد دفعها للإدارة الضريبية. يهدف ذلك إلى تجنب العواقب السلبية للتأخير في الدفع، مثل الغرامات والتكاليف الإضافية التي تؤثر سلبًا على التدفقات النقدية للمؤسسة [27].

وبناءً على ذلك، سنقوم بدراسة تأثير مجموعة متنوعة من الضرائب والرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة، والضريبة على أرباح الشركات، والرسوم الجمركية، والرسم على النشاط المهني، والرسم العقاري، على وضعية الخزينة للمؤسسة. سيتم تحليل تأثير كل من الرسم على القيمة المضافة والضريبة على أرباح الشركات على الخزينة، وتقديم نتائج هذا التحليل لفهم الآثار المحتملة على تدفقات النقد والتخطيط المالي للمؤسسة: [28]

- ✓ **تأثير الرسم على القيمة المضافة (TVA) على خزينة المؤسسة:** تتعامل المؤسسة مع الإدارة الجبائية بصفتها مكلفاً قانونياً، مما يفرض عليها مسؤولية كبيرة ويؤثر على خزينتها نتيجة لعوامل متعددة مرتبطة بهذه الرسوم، مثل تنوع واختلاف المعدلات الضريبية (9% و19%)، وإمكانية خصم الرسم على القيمة المضافة اعتماداً على طبيعة العملية المحققة، واعتبار تاريخ الاستحقاق (الحدث المنشئ)، وقاعدة التفاوت الشهري...إلخ

عندما تمنح المؤسسة مهلة دفع أطول للزبائن من الضروري، تجد نفسها مضطرة لدفع الرسم على القيمة المضافة الذي لم تتلقاه من خزينتها، مما يخلق احتياجاً مالياً يؤثر سلباً على توازنها المالي. لذا، يعتبر الفاصل الزمني بين تاريخ تسديد العملاء لديونهم وتاريخ استحقاق الرسم فترة مهمة بالنسبة للمؤسسة، حيث يمكن لهذا المبلغ المتأخر تنفيذ العديد من العمليات المفيدة للخزينة، مثل التوظيفات البنكية على سبيل المثال. كما أن المهلة التي تمنحها الموردين للمؤسسة تلعب دورًا مهمًا، ليس أقل أهمية من المهلة التي تمنحها المؤسسة لعملائها.

- ✓ **تأثير الضريبة على أرباح الشركات (IBS) على خزينة المؤسسة:** يتضح تأثير الضريبة على أرباح الشركات كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجة من خلال نظام التسديدات التلقائية، إذ يتوجب على الجهة المختارة لدفع هذه الضريبة أن تقوم بحساب مبلغها وتسويتها وسدادها تلقائيًا لصندوق الضرائب المعني إقليميًا، دون إخطار مسبق من جهة الضرائب.

2.1. تأثير الجباية على رأس المال العامل FR: يمكن أن يؤثر ذلك على مكونات الأموال الدائمة، حيث تحتوي على جزء هام من الأموال المخصصة لتمويل الذاتي. ويتميز هذا الجزء بأنه يشمل مكونات معفاة من الضريبة على أرباح الشركات، مثل الإهتلاكات والمخصصات الأخرى المعفاة. وبالتالي، فإن هذه المصادر التمويلية تستفيد بشكل كبير من التحفيزات التي توفرها التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي.

كما لا ننسى أن الديون تترتب عليها وفرات ضريبية الناجمة من الفوائد المدفوعة وكذا علاوات السداد ومصاريف الإصدار [29].

يتبين من ذلك أن تأثير الضريبة على رأس المال العامل لا يتجلى بشكل مباشر، بل يتم تحقيقه من خلال تأثيرها على العناصر المكونة لرأس المال العامل.

3.1. تأثير الجباية على احتياجات رأس المال العامل BFR: يعد الرسم على القيمة المضافة (TVA) أحد أهم الضرائب التي تؤثر مباشرة على احتياجات رأس المال العامل، وذلك من خلال الفارق بين الضريبة المستحقة على المبيعات والضريبة التي يمكن استردادها. فكلما زادت الضريبة المستحقة على المبيعات عن الضريبة المسترجعة، زادت الاحتياجات المالية التي يتعين على المؤسسة توفيرها، بينما في حالة العكس، يتحقق الوضع المعاكس [30].

مما سبق ذكره ، يمكن أن نستنتج أن الضريبة تؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية خلال دورة الاستغلال. حيث يُلاحظ أن هذا التأثير قد يكون إيجابياً إذا تمت إدارة الضريبة بكفاءة وضبط مواعيد سدادها، الهدف من ذلك هو ضمان توفير السيولة اللازمة وتجنب المشاكل المالية، مثل فرض الغرامات أو التأخير في الدفعات الضريبية.

2. **تأثير التسيير الجبائي في مرحلة التمويل:** عملية التمويل تُعد أساسية لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ وتطوير المشاريع الاقتصادية عند الحاجة إليها. ومن الضروري أن يضع المسؤولون الجبائيون سياسة تمويل فعالة للحصول على هذه الأموال. قبل اتخاذ قرار بالتمويل، يجب التفكير في عدد من العوامل التي تؤثر على هذه العملية .

يتم في هذه المرحلة التركيز على: سياسة الاقتراض، التمويل الإيجاري وسياسة توزيع الأرباح.

أ – تأثير الجباية على التمويل الذاتي: واحدة من أكثر مصادر التمويل استفادةً من الحوافز المقدمة في التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. من خلال فهم هذا الواقع، يمكن لإدارة المؤسسة تعزيز قدرتها على التمويل الذاتي وذلك من خلال العناصر التالية: [31]

- ✓ **الأرباح الصافية غير الموزعة:** تمثل الأرباح الباقية بعد خصم الضريبة، ويُمكن للإدارة المالية أن تسهم في زيادة حصة المؤسسة من هذه الأرباح.
- ✓ **الاهتلاكات:** تعتبر أهمية الجانب الضريبي للأصول ليست مقتصرة فقط على السماح للمؤسسات بخصم قيمة الاهتلاكات من دخل العمليات واستخدام الموارد المالية الناتجة لتمويل تجديد الاستثمارات، بل تتعدى ذلك إلى أنظمة الاهتلاك التي يعتمدها النظام الضريبي. على سبيل المثال، في النظام الجزائري، هناك ثلاثة أنظمة اهتلاك: الخطي، المتناقص، والمتزايد.
- ✓ **المؤونات:** تمثل هذه الأرصدة التي تُشكل لتغطية التكاليف والخسائر المتوقعة نتيجة للأحداث الجارية، مثل تدهور قيمة المخزون والحقوق، والخسائر المحتملة. بما أن هذه التكاليف متوقعة فقط، فإنها تُعتبر تكلفة غير مؤكدة، وإذا تحققت، فإنها تُعتبر تكلفة نهائية وتُخصم من الدخل في نهاية السنة المالية، وهو ما يؤدي إلى تقليل الضريبة المستحقة. أما إذا لم تتحقق، فإنها تُعتبر إيراداً يُضاف إلى الدخل.

ب – تأثير الجباية على سياسة الاقتراض: تنقسم هيكلة التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون، والعامل الجبائي يؤخذ بعين الاعتبار للمفاضلة بين المصدرين.

إن تفضيل المؤسسة استخدام القروض كمصدر للتمويل قد يؤدي إلى تحقيق بعض الامتيازات الضريبية نتيجة لسماح التشريعات بخصم فوائد هذه القروض عند تحديد الأوعية الضريبية. هذا الإجراء يقلل من القيمة الضريبية للأرباح المحققة وينتج عنه تقليل في حجم الضرائب المستحقة، مما يميز استخدام القروض عن الأموال الخاصة في هذا السياق.

ج – تأثير الجباية على سياسة التمويل الايجاري: شرح تأثير الجباية على سياسة التمويل الإيجاري يتم عبر تسليط الضوء على الاعتبارات الضريبية التي تؤثر في قرار الحصول على الأصول الإنتاجية الجديدة للمشاريع المختلفة. يتاح أمام المؤسسة خيارات متعددة للحصول على هذه الأصول، بما في ذلك شراء الأصل باستخدام الأموال الخاصة، أو الحصول عليه من خلال التمويل الخارجي، أو استئجاره لفترة زمنية محددة مقابل أجرة محددة [32].

هـ – تأثير الجباية على سياسة توزيع الأرباح: إن العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والجباية يمكن أن تُفسر من خلال نظرية التمييز الجبائي. تشير هذه النظرية إلى أنه إذا كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يتجاوز معدل الضريبة على توزيعات الأرباح الرأسمالية، فإن مساهمي الأسهم سيطلبون معدل عائد أكبر من الشركة مقارنة بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو جزءًا كبيرًا منها. هذا يؤدي إلى زيادة تكلفة الاقتراض للشركة الأولى، وبالتالي ينخفض

القيمة السوقية لأسهمها [33].

3. **تأثير التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار:** يهدف التسيير الجبائي في هذه المرحلة إلى الاستفادة من الحوافز التي تقدمها الدولة لتعزيز الاستثمار، وتتمثل هذه الحوافز في التحفيزات الضريبية التي تُقدم للمؤسسات الاقتصادية لتوجيه اهتمامها الاستثماري نحو القطاعات والأنشطة والمناطق التي ترغب الدولة في تعزيزها وتطويرها وقد تكون في شكل: [34]

- ✓ **إعفاء ضريبي:** يتمثل في إسقاط حق الدولة في فرض الضريبة على المؤسسات، بشرط الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة محددة أو في ظروف معينة، سواء كان هذا الإعفاء دائمًا أو مؤقتًا.
- ✓ **تخفيض ضريبي:** يتمثل في تطبيق معدلات أقل للضريبة على المكلفين، أو تقليص القيمة المطلوبة للضريبة، شريطة الالتزام بشروط محددة .
- ✓ **إجراءات ضريبية تقنية:** تتمثل في معالجة ضريبية لجوانب محددة تتعلق بالمؤسسة، مما يؤدي إلى تخفيف العبء الضريبي، وتشمل ذلك: نظام الاهتلاك، والتأجيل الضريبي إلى الأمام أو إلى الوراء، وإعادة استثمار الأرباح، وإعادة استثمار فائض القيمة، وإعادة تقييم الاستثمارات.

ثانيا. دراسة حالة مؤسسة ديفانديس بولاية الجلفة:

من أجل القيام بالدراسة والتوصل للنتائج المرجوة وبغيى فهم تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية إنتهجنا في دراستنا منهج معين وطريقة معينة بالإعتماد على عينة وهي مؤسسة " ديفانديس " بولاية الجلفة باستخدامنا للقوائم المالية وأيضا وثائق تتعلق بالتصريحات الجبائية للضرائب التي تقوم بدفعها المؤسسة ومعلومات مقدمة من رئيس مصلحة المحاسبة والمالية في المؤسسة، والتي تبين كيفية سيرورة الجباية للمؤسسة في الفترة الممتدة من سنة 2019 إلى 2021 وبهذه الوثائق تمكتنا من الحكم على مدى الإنتظام الجبائي في المؤسسة، مما يمكننا أن نصل إلى نتائج مهمة ومفيدة.

1. آليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة ديفانديس الجلفة في مرحلة الاستغلال:

ومن خلال ما تناولناه في مرحلة الاستغلال من التوازن المالي والمردودية وحساب نسب السيولة يتبين لنا أن التسيير الجبائي ساهم في تحسين التوزان المالي للمؤسسة من ايجابية خزينتها وتوفير التدفقات النقدية وكما أنه ساهم في تحسين المردودية وذلك من خلال التأثير الذي أحدثته التصريحات الضريبية على النتيجة الصافية حيث أن مؤسسة ديفانديس وحدة الجلفة قامت بأغلب تصريحاتها في المواعيد المحددة ولهذا فالمؤسسة لم تتعرض لعقوبات جبائية.

يمكن أن نستنتج بأن فعالية التسيير الجبائي في دورة الاستغلال انعكس بصورة مباشرة على وضعية التدفقات النقدية، حيث أن هذه الفعالية كانت في صالح المؤسسة من خلال التحكم في مواعيد استحقاقها وتجنبها الوقوع في ضغوطات مالية وغرامات جبائية.

2. **آليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة ديفانديس الجلفة في مرحلة التمويل:**

من خلال تحليلنا للمؤسسة وتأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في مرحلة التمويل فإن مؤسسة ديفانديس وحدة الجلفة لم تستفد من التحفيزات والامتيازات التي اقرها المشرع الجبائي في هذه الحالة حيث تتم هذه العمليات على مستوى المجمع الخاص بالمؤسسة الأم في العاصمة.

3. **آليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي لمؤسسة ديفانديس الجلفة في مرحلة الاستثمار:**

إن التشريع الضريبي الجزائري يكفل مجموعة من الحوافز الضريبية التي تساهم في ترقية الاستثمارات الجديدة خصوصا الأنشطة التي تدخل في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تمنح مزايا عدة وتتمثل في:

وعند الرجوع إلى مؤسسة ديفانديس وحدة الجلفة موضوع دراستنا وبناء على المعطيات المقدمة من طرف المصلحة المسؤولة على ذلك فإننا نجد أن المؤسسة لم تستثمر في المناطق المراد ترقيتها والتي تحتوي على امتيازات وحوافز كثيرة مقدمة من طرف الدولة كما تطرقنا إلى ذلك سابقا وأيضا بما أنها مؤسسة عمومية بالتالي لم تستفيد من الامتيازات المقدمة من طرف الدولة.

الخاتمة: من خلال دراستنا لموضوع أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية. ومحاولتنا الإجابة على الاشكالية من خلال تحليل الجانبين النظري والتطبيقي للدراسة فيمكننا تلخيص النتائج المتوصل إليها من الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ جودة التسيير الجبائي لها أثر كبير على أداء المؤسسة المالي من خلال التأثير على النتائج المحققة وتفادي الخطر الجبائي.
- ✓ يساهم التسيير الجبائي الفعال في تحقيق الأمن الجبائي وخلق تدفقات نقدية للمؤسسة في المراحل الثلاث (الاستغلال، التمويل والاستثمار).
- ✓ يعمل التسيير الجبائي على المفاضلة واستغلال البدائل الجبائية التي تخدم الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ من أجل تحقيق أداء مالي جيد، لا بد من إسناد مهمة التسيير الجبائي في المؤسسة الى مختصين في مجال الجباية، سواء مستخدمين داخليين أو مكاتب خارجية، فقط بشرط التأهيل ومعرفة القواعد والنصوص الضريبية وتطبيقاتها.
- ✓ يمكن للمؤسسة ممارسة التسيير الجبائي إلى أقصى حدوده بما يسمح به التشريع الجبائي ودون الوقوع في خانة الغش أو التهرب الضريبي.
- ✓ المركزية في اتخاذ القرار على مستوى الشركة الأم أثر على فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة.

توصيات الدراسة: يمكن الإشارة الى مجموعة من التوصيات:

- ✓ يجب على المؤسسات التحكم أكثر في التسيير الجبائي باعتبار أن للضريبة أثر كبير على الأداء المالي للمؤسسة الذي يرجع على المؤسسة من خلال تخفيض التكاليف الجبائية والحصول على التدفقات النقدية.
- ✓ ضرورة الاطلاع الدائم والمستمر بالقوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم المفروضة على المؤسسة، وإسناد هذه المهمة لمستشار مؤهل.
- ✓ التسيير الجبائي وظيفة يجب أن ترافق الوظائف الأخرى طول حياة المؤسسة لضمان توازنها المالي، ولا يقتصر فقط ظهوره حال وقوع منازعات ضريبية.
- ✓ ترشيد المسيرين في مجال التسيير الجبائي ونزع التصور بان المؤسسات تابعة للدولة لا يهمها تطبيق التسيير الجبائي.

المصادر والمراجع باللغة العربية:

- حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية، مصر،2002.
- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر 2011/2010.
- خنفي لحسن، بن دالي مصطفى نور الإسلام، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة فرابيك – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017.
- زواق الحواس، مداخلة بعنوان: فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة، الجزائر، 2009.
- صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الآداء المالي في المؤسسات الإقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
- عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002.
- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
- عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007.
- عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

- محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعية، مصر، 1998.
- محمد عادل عياض، "محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات"،حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، الأردن، 2010.
- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي الإئتماني، الأساليب والأدوات والإستخدامات العامة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط 5، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003.
- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، الجزء 1، دار المحمدية، الجزائر، 1988.
- يحي لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مسيلة، 2007-2006.
- يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ط1، دار المحمدية، الجزائر، 2008.

المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- Christine Collette , Gestion Fiscale des entreprises , Ellipses , Universités Economie Paris, 1998.
- M.Scholes et M.Wolfson, cité par R. yaich, in « fiscalité et performance des l'entreprises, rôle de l'expertise comptable », Faculté des Science économique et de gestion , 2001, Université de Sfax.
-Nor Shapah.A. W, Tax Planning and Coporate Governance: Effects on Sharholders 'Valuation, Thesis for the degree of Doctor of Philosophy,

[1] زواق الحواس، مداخلة بعنوان: فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة، 2009، ص 1.

[2] Christine Collette, Gestion Fiscale des entreprises, Paris, 1998, P 22.

[3] M.Scholes et M.Wolfson, cité par R. yaich, in « fiscalité et performance des l'entreprises, rôle de l'expertise comptable », Faculté des Science économique et de gestion , 2001, université de SFAX, P 22.

[4] Nor Shapah.A. W, Tax Planning and Coporate Governance: Effects on Sharholders 'Valuation, Thesis for the degree of Doctor of Philosophy, Faculty of Law, University Of Southampton,UK ,2010, P 23.

[5] محمد عادل عياض، "محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات"، حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص 07.

[6] حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 390.

[7] حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011/2010، ص 95.

[8] زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[9] صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الآداء المالي في المؤسسات الإقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص ص 15-16.

[10] زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[11] خنفي لحسن، بن دالي مصطفى نور الإسلام، دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة فرابيك – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017، ص 11.

[12] عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتواره في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 36.

[13] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد، الأردن، 2010، ص 45.

[14] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 46-47.

[15] نفس المرجع، ص 47.

[16] حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 168.

[17] محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي الإئتماني، الأساليب والأدوات والإستخدامات العامة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 03.

[18] محمد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 264.

[19] عدنان تايه النعيمي وارشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 21-22.

[20] ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير والتحليل المالي، الجزء 1، دار المحمدية، الجزائر، 1988، ص 13.

[21] عادل عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2002، ص 49.

[22] مليكة زغيب، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 52.

[23] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[24] منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط5، المكتب العربي الحديث، مصر، 2003، ص 74.

[25] عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 88.

[26] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، دار الجامعية، مصر، 1998 ص 78.

[27] يحي لخضر، دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مسيلة، 2007-2006، ص 67.

[28] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 112-113.

[29] يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، ط1، دار المحمدية، الجزائر، 2008، ص 61.

[30] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[31] زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص ص 4-6.

[32] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

[33] حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 930.

[34] يحي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص 67.